مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر الإجهاد المصرفي على مكونات الاستدامة المصرفية في سورية
اسم الكاتب: رامي محمد غسان الملاح، أ.د. علي محمد كنعان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6104
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 40- 2- 2024 : 154-178

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 40 - 2- 2024 : 154-178

أثر الإجهاد المصرفي على مكونات الاستدامة المصرفية في سورية

رامي محمد غسان الملاح[1]، أ.د. علي محمد كنعان [2]

1. طالب دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
rami.almallah@damascusuniversity.edu.sy
2. الأستاذ الدكتور، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
ali.kanaan1958@damascusuniversity.edu.sy

تاريخ الايداع: 2023/12/11
تاريخ القبول: 2024/1/24

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب CC BY-NC-SA

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على درجة الإجهاد في القطاع المصرفي السوري ودراسة أثرها على مكونات الاستدامة المصرفية في سورية خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2013 وحتى الربع الرابع من عام 2022، وفي سبيل ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للبحث، والمنهج التحليلي للوقوف على طبيعة العلاقة الاحصائية التي تربط بين الإجهاد المصرفي ومكونات الاستدامة في سورية، من خلال الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدراسة الجانب العملي وذلك بسبب طبيعة البيانات ودرجة استقرارها. وقد خلص البحث إلى تعرض القطاع المصرفي لنوبة إجهاد مرتفعة بين الربع الأول والثالث من عام 2020، وقد حمل الإجهاد المصرفي أثراً سلبياً على مختلف مكونات الاستدامة المصرفية على الأجل الطويل، بينما كان له أثراً سلبياً على كل من مؤشر القيمة المضافة ومعدل نمو الودائع ومعدل نمو القروض على الأجل القصير مع اختلاف درجات الإبطاء، وأثراً متقلباً بين الإيجابي والسلبي على العائد على السهم، وبناء على ذلك يوصي الباحث بضرورة الكشف المبكر عن الاجهاد المصرفي وذلك من خلال بناء مؤشرات خاصة بدرجة الإجهاد في القطاع المالي ككل، وكذلك بناء مؤشرات إجهاد على المستوى الجزئي لكل مصرف على حدى، وأهمية السعي نحو تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية بالنسبة للمصارف والذي يعزز الثقة بين المصرف وجمهوره وينعكس إيجاباً على الاستدامة في فترات الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الإجهاد المصرفي، الاستدامة المصرفية، القطاع المصرفي، سورية.

The impact of banking stress on the components of banking sustainability in Syria

Rami Mohammed Ghassan Almallah [1]
Ali Mohammed Kanaan[2]

1. PhD student, Damascus university, faculty of economic, Department of banking and Insurance, rami.almallah@damascusuniversity.edu.sy
2. Prof, Damascus university, faculty of economic, Department of banking and Insurance, ali.kanaan1958@damascusuniversity.edu.sy .

Received: 11/12/2023
Accepted: 24/1/2024



Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

This research aimed to identify the degree of stress in Syrian banking sector and study its impact on the components of banking sustainability during the period from the first quarter of 2013 until the fourth quarter of 2022.

For this purpose, the descriptive approach was relied upon to cover the theoretical aspects, while the analytical approach was relied upon to determine the nature of the statistical relationship between banking stress and sustainability components in Syria. Due to the nature of the data and the degree of its stability; the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) was used to study the practical side. The research concluded that the banking sector experienced a high level of stress between the first and third quarter of 2020. On other hand, the banking stress had a negative impact on the various components of banking sustainability in the long term, while it had a negative impact on the value-added index, the deposit growth rate, and the loan growth rate in short-term with differences degrees of lags, while it had a fluctuating effect (between positive and negative) on the return per share. Accordingly, the researcher recommends the necessity of the early detection of banking stress by building indicators specific to the degree of stress in the financial sector as a whole, as well as building stress indicators at the micro level for each bank individually, in addition to the importance of striving towards achieving more disclosure and transparency for banks, which enhances trust between the bank and public; and reflects positively on sustainability in crisis periods.

Keywords: Banking Stress, Banking Sustainability, Banking Sector, Syria.

.

المقدمة:

تعد المصارف مكوناً أساسياً وفعالاً من مكونات القطاع المالي وهي المحرك الأساسي للاقتصاد بأكمله فهي تقوم بدور الوساطة المالية سواء من خلال جذب الودائع وتنميتها أو من خلال إقراض الأموال واستثمارها، وبالتالي فإن الحفاظ على سلامة هذه المصارف واستمرارها شرط هام من شروط الحفاظ على الاقتصاد بشكله السليم والمعافى، فالأزمات والمشاكل الاقتصادية المختلفة تخلف وراءها الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد ككل وعلى الجهاز المصرفي كجزء من هذا الاقتصاد.

وفي ظل معاناة الاقتصاد السوري من الأزمة التي بدأت عام 2011، و التي لازالت آثارها السلبية ممتدة حتى اليوم، تبرز الحاجة إلى تحليل درجة إجهاد القطاع المصرفي ومدى تأثيرها على استمرارية عمله بالطريقة الأمثل، والتي من شأنها أن تضمن استمرارية الثقة به كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة، وفي سبيل ذلك سنقوم من خلال هذا البحث في بناء مؤشر لقياس الإجهاد في القطاع المصرفي السوري، والعمل على قياس أثره على كل مكون من مكونات استدامة هذا القطاع، بغية الكشف عن مواطن الضعف فيه والعمل على إيجاد الطرق الملائمة لتفعيل دوره بشكل أفضل ضمن الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

مع الأهمية العالية للحفاظ على استدامة المصارف نظراً لدورها الواسع ضمن القطاع المالي بشكل خاص وضمن الاقتصاد بشكل عام، ومع افتراض وجود درجة معينة من الإجهاد بداخل كل قطاع مصرفي يجب علينا إدراكها ومعرفتها والعمل على بناء مؤشرات دقيقة لقياسها والتنبؤ بها ومتابعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة عند ارتفاعها لما لها من أثر على مختلف جوانب عمليات المصرف، فإنه يمكننا صياغة مشكلة البحث من خلال التركيز على السؤالين الآتيين:

1. ما هي درجة إجهاد القطاع المصرفي في سورية؟
2. ما هو أثر درجة الإجهاد المصرفي على كل مكون من مكونات الاستدامة المصرفية في سورية؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال النقاط الآتية:

– التركيز على تحليل كل من الإجهاد والاستدامة في القطاع المصرفي السوري في ظل قلة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع في سورية من جهة، وفي ظل خصوصية هذا القطاع من حيث حداثته وصغر حجمه من جهة ثانية.

– التركيز على فترة الأزمة السورية وتحليل تأثيرها على كل من إجهاد واستدامة القطاع المصرفي السوري.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

- ❖ تحليل نوبات الإجهاد التي عانى منها القطاع المصرفي في سورية خلال فترة الأزمة.
- ❖ التعرف إلى مكونات الاستدامة المصرفية بشكل نظري ورقمي.
- ❖ العمل على دراسة أثر الإجهاد المصرفي في سورية على مكونات الاستدامة المصرفية خلال فترة الازمة في الأجلين القصير والطويل

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث فإنه يمكننا صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد أثر للإجهاد المصرفي على مكونات الاستدامة المصرفية للمصارف التقليدية الخاصة في سورية خلال فترة الدراسة.

متغيرات البحث:

المتغيرات التابعة:

مؤشر القيمة السوقية المضافة ويرمز له ب MVA.

العائد على السهم ويرمز له ب ROS.

معدل نمو الودائع ويرمز له ب DEGR.

معدل نمو القروض ويرمز له ب LOGR.

المتغير المستقل:

الإجهاد المصرفي في سورية ويرمز له به BSI.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال القيام ب جمع المعلومات وتصنيفها وعرضها وتفسيرها، وذلك عن طريق الاستعانة بالكتب والتقارير الدورية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك من خلال استخدام تقنيات التحليل الإحصائي والقياسي للتمكن من قياس درجة الإجهاد المالي، والعمل على دراسة أثرها على مكونات الاستدامة المصرفية في كل من الأجلين القصير والطويل وذلك من خلال الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المبطئةARDL.

حدود البحث:

الحدود المكانية: المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من عام 2013 إلى الربع الأخير من عام 2022[1].

مجتمع البحث:

المصارف التقليدية السورية.

الدراسات السابقة:

أولاً: باللغة العربية:

هدفت دراسة (راهي وآخرون، 2021) بعنوان:

التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة 2005-2019

إلى تسليط الضوء على تحليل الأبعاد الثلاثة للاستدامة المصرفية وذلك من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وقد شملت الدراسة مجموعة من المصارف التجارية العراقية للفترة الزمنية الممتدة من عام 2005 إلى عام 2019، وقد توصلت الباحث إلى أن إدارات المصارف لم تكن موفقة في رفد ثروة المساهمين لأسباب تتعلق بنشاط سوق الأوراق المالية وظروف البلد الاقتصادية والسياسية والأمنية وكذلك نشاط المصارف نفسها، كذلك توصل الباحث إلى أن الائتمان الممنوح على مستوى المصارف عينة البحث لا يتناسب مع أهمية البعد البيئي والمتمثل بالائتمان الممنوح للقطاع الزراعي، كما أن عدد المصارف لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياساً بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة أسواق المال والاستثمار.

وهدفت دراسة (مشعل وآخرون، 2020) بعنوان:

قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري

إلى تطوير مؤشر يلخص حالة القطاع المصرفي في سورية، وتوفير إطار يمكن أن يساعد صناع السياسات على التنبؤ بتطور حالة القطاع المصرفي، وقد تم إنشاء مؤشر الإجهاد بالاعتماد على 11 متغير والتي جمعت بين عدة أنواع من المتغيرات (متغير أسعار السوق لأسهم المصرف ومتغيرات محسوبة من بيانات الميزانية العمومية ومتغيرات قياس المخاطر المصرفية) وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى عام 2018، وتوصل البحث إلى بناء مؤشر للإجهاد المصرفي والذي يبين حالة القطاع المصرفي على نطاق مستمر يتراوح من فترات هادئة إلى أزمة حادة، ولم تظهر المؤشرات أي إجهاد في بداية الدراسة، بينما كانت الفترة من عام 2013 إلى عام 2015 هي بداية تأثر القطاع المصرفي بالأزمة وبأجواء عدم التأكد حيث بدأت بعض المؤشرات خلال هذه الفترة بتقديم إشارات إيجابية على بداية وجود الإجهاد.

ثانياً: باللغة الانكليزية:

هدفت دراسة (Saxena et al, 2021) بعنوان: Sustainable banking: a roadmap to sustainable development

الاستدامة المصرفية: خارطة طريق للتنمية المستدامة. إلى تحديد الإطار الحالي الذي تم تطويره لتقييم أداء الممارسات المصرفية والتأكد من مدى استدامتها، وقد شملت الدراسة القطاع المصرفي الهندي والذي يتكون من مصارف عامة وخاصة واجنبية وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذه المصارف ودراستها، وباستخدام الاستبيان والمقابلات فقد توصل البحث إلى أن 23.53٪ فقط من المصارف قامت باعتماد الممارسات المصرفية المستدامة و76.47٪ المتبقية من المصارف إما بدأت تعتمد حديثاً تلك الممارسات أو لم تبدأ بها حتى الآن، كما أن المصارف الأجنبية والمصارف الخاصة تعمل بشكل جيد فيما يتعلق بالخدمات المصرفية المستدامة مقارنة بمصارف القطاع العام، والتي ليس من السهل تغيير السياسات فيها بسبب الإطار التنظيمي، كما أن الاستدامة تعتبر قضية ثانوية بالنسبة لها وليست قضية أساسية.

وهدفت دراسة (Dahalan , Abdullah, Umar, 2016) بعنوان: Measuring Financial Stress Index for Malaysian Economy

قياس مؤشر الإجهاد للاقتصاد الماليزي. إلى قياس درجة الإجهاد في القطاع المالي في ماليزيا وذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات المالية والاقتصادية وهي: (إجهاد القطاع المصرفي، تقلبات سوق المال، إجهاد سعر الصرف، الدين الخارجي) وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من الشهر الأول من عام 1995 وحتى نهاية الشهر الأخير من سنة 2014، وقد وجدت الدراسة أن مؤشر الإجهاد المالي كان متقلباً باستمرار خلال الفترة المدروسة، وتم رصد أقوى نوبات الإجهاد المالي في الفترة الزمنية الممتدة من أوائل عام 1996 وحتى عام 1997 والتي ترافقت مع الأزمة المالية الآسيوية الشهيرة والتي أدت إلى رفع قيم مؤشر الإجهاد المالي لأعلى مستوياته والتي فاقت في حجم تأثيرها على مؤشر الإجهاد الأزمة المالية العالمية 2007–2009، كما وجدت الدراسة أن لإجهاد القطاع المصرفي الأثر الأكبر على إجهاد القطاع المالي في ماليزيا، بينما كان لإجهاد سعر الصرف الأثر الأقل بين المتغيرات المدروسة لتكوين مؤشر الإجهاد المالي.

كما هدفت دراسة (Aklan, Çinar, Akay, 2015) بعنوان:

Financial Stress and Economic Activity Relationship In Turkey: Post-2002 Period

العلاقة بين الإجهاد المالي والنشاط الاقتصادي في تركيا: فترة ما بعد عام 2002. إلى بناء مؤشر للإجهاد المالي في تركيا وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة بخمس متغيرات وهي:

معامل "بيتا" لإظهار المخاطر المصرفية، مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي، قيم علاوة مخاطر الائتمان لمدة خمس سنوات، عوائد الأسهم، عوائد الأسهم المتغيرة بمرور الوقت، وشملت الدراسة البيانات اليومية للفترة الزمنية الممتدة من 2002/1/1 وحتى 2014/10/28، كما تم دراسة اتجاه العلاقة بين الإجهاد المالي والنشاط الاقتصادي، وقد لاحظت الدراسة أن عوامل مثل الانتخابات العامة في تركيا بعد عام 2002، وحرب العراق في الفترة 2003–2004، كان لها أثراً سلبياً على الأسواق المالية، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين، كما وجدت الدراسة أن مؤشر الإجهاد المالي قد اكتسب قيماً سلبية في معظم الأوقات وأظهرت

نتائج اختبار السببية جرانجر المستخدم لتحديد العلاقة بين الإجهاد المالي والنشاط الاقتصادي أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاثنين حيث أن زيادة الإجهاد المالي تؤدي إلى حصول انكماش في النشاط الاقتصادي خلال الفترة الزمنية التي تمت دراستها وتحليلها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى:

على الرغم من الأهمية العلمية والعملية للدراسات السابقة، إلا أن الباحث قد لاحظ قلة الأبحاث المتعلقة بقياس الإجهاد المالي في القطاع المصرفي السوري، وبالتالي قلة تلك الأبحاث التي تحلل تأثير ذلك الإجهاد على مكونات الاستدامة المصرفية في سورية، كما أن الباحث سوف يركز في دراسته على فترة الأزمة السورية، إضافة إلى قيامنا بقياس درجة الإجهاد المصرفي في سورية بشكل مختلف عن الدراسة السابقة الخاصة بسورية التي تناولناها في الدراسات السابقة.

ويأمل الباحث أن يستطيع من خلال هذا البحث أن يستخلص مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة والتي من شأنها أن تشكل أساساً نحو أبحاث أوسع وأعمق في هذا الخصوص وتساعد على الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي واستدامته.

الإطار النظري:

أولاً: لمحة عن القطاع المصرفي في سورية:

مع مطلع الألفية الجديدة تم إصدار المرسوم رقم 28 لعام 2001 والذي سمح بإحداث المصارف التقليدية الخاصة في سورية، وذلك بعد مضي أكثر من أربعين عاماً على سيطرة المصارف العامة على القطاع المصرفي في الدولة، وقد بدأ أول مصرف مملوك للقطاع الخاص أنشطته في أوائل عام 2004 وهو مصرف بيمو السعودي الفرنسي، وفي الفترة الموالية لذلك شهد القطاع المصرفي في سورية نمواً واضحاً خلال الفترة من 2006–2010 من حيث الأصول والودائع والقروض.

ومع وصولنا لعام 2011 فقد وصل عدد المصارف الخاصة إلى أربعة عشر مصرفاً ثلاثة منها هي مصارف إسلامية، وقد بدأت الأزمة في البلاد في هذا العام وتسبّبت سنوات الصراع وضعف الاقتصاد بوضع حدّ لقصة نمو القطاع المالي، وكان لها أثراً كبيراً على القطاع المصرفي فمثلاً ومع بداية الأزمة تزايدت حركة سحب الودائع بسبب الخوف من انخفاض قيمة العملة، والرغبة في نقل الأموال إلى الخارج، والخوف بشأن سلامة القطاع المصرفي، والحاجة إلى السحب من مدّخرات ذوي الدخل المحدود أو من لا دخل لهم، الأمر الذي شكّل ضغطاً كبيراً على مستويات السيولة في المصارف، ثم بدأ تصاعد تأخّر المقترضين عن السداد تدريجياً وتعثر العديد منهم مما تسبّب بشطب مبالغ ضخمة من جانب المصارف.

ومع استمرار الأزمة ومضي الأيام ازداد تأثر القطاع المصرفي بالأزمة وذلك بعد فرض العقوبات الاقتصادية والمالية على سورية، ثم جاءت مرحلة تفشي وباء كورونا والتي حملت الكثير من الآثار السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والمصرفية، وبرغم كل ذلك فكان من الملاحظ من خلال القوائم المالية زيادة أرباح المصارف السورية خلال فترة الأزمة على الرغم من تراجع عمليات الإقراض والإيداع ويعزى السبب في ذلك إلى بند إعادة تقييم القطع الأجنبي في المصارف والربح الكبير الحاصل به نتيجة تدهور سعر الصرف وتراجع قيمة الليرة السورية.

ثانياً: الإجهاد المصرفي:

وهو مرحلة من المراحل التي يمر بها النظام المصرفي والتي تسبق الإفلاس الذي يجبر المصارف على الخروج من عالم الأعمال، ويمكن قياسه من خلال مؤشر خاص به وهو مؤشر الإجهاد والذي يمثل سلسلة متصلة من الحالات التي تصف حالة القطاع المصرفي بشكل رقمي في نقطة زمنية معينة (المشعل وآخرون، 2020، 63)، وغالباً ما ينتج الإجهاد من قوة خارجية تؤثر على

النظام المالي الذي يعاني من هشاشة معينة مما يؤدي إلى حدوث تغييرات في أداء وسلامة هذا النظام، وبالتالي عند دراسة مخاطر مصرف معين أو قطاع مصرفي أو قطاع مالي فإنه لا يجب التركيز فقط على العوامل الخارجية وعوامل الاقتصاد الكلي، بل يجب أيضاً التركيز على هيكل النظام المالي وقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية أو تضخيمها، وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة ضعف المصارف الناتج عن ارتباطها بالمصارف الأخرى وكذلك آليات التضخيم التي تسببها التحركات المشتركة في النظام، وبالتالي هناك دليل على أن الضعف الجوهري (الهشاشة الهيكلية) قد يكون بحد ذاته عامل خطر من شأنه أن يساهم في ظهور المشاكل، مما يجعل النظام أقل مرونة وقدرة على امتصاص الصدمات وبالتالي يجب على المؤسسات المالية إدارة تعرضها الخاص للمخاطر الخارجية وأن تقوم بالوقت نفسه بمراقبة الجوانب الهيكلية لشبكات المخاطر المختلفة التي تتواجد بها، وبناء على ذلك فإن مقدار الإجهاد الموجود في النظام يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية وهي: حجم هذه الصدمات، والظروف الأولية الموجودة في النظام، وهيكل النظام المالي.

وعند حدوث صدمة سلبية من الممكن أن تتسبب في زيادة كبيرة في الإجهاد في حال كانت الظروف المالية ضعيفة، أو عندما تكون التدفقات النقدية منخفضة، أو تكون الميزانيات العمومية عالية الاستدانة، أو يكون المقرضون أكثر عزوفاً عن قبول المخاطرة، ويمكن أن يتجلى الإجهاد بطرق مختلفة عبر النظام المالي، كما يمكن أن تمتد الاضطرابات في مجموعة من المؤسسات أو المصارف إلى باقي المؤسسات والمصارف أو تنتقل من أجزاء القطاع المالي في دولة ما إلى باقي أجزاء هذا القطاع ومنه إلى مختلف الفعاليات الاقتصادية، إضافة إلى أنه يمكن أن يمتد الإجهاد الموجود في اقتصاد دولة ما ليصيب اقتصاد دولة أخرى وذلك من خلال ما يسمى بقنوات العدوى، وإنه في كثير من الأحيان لا ينشأ الإجهاد المالي من التطورات المالية المحلية بل من الممكن التعرض له نتيجة التطورات العالمية، ويعاني كل قطاع مصرفي من درجة معينة من الإجهاد تتراوح بين القيم المنخفضة والمرتفعة، حيث تشير القيم المنخفضة إلى استقرار القطاع بشكل عام مما يساعد على تتدفق الأموال من أصحاب الفائض إلى المصارف على شكل ودائع مصرفية بمختلف الأشكال ليقوم المصرف بتوظيفها في عدة مجالات وبشكل أساسي في مجال القروض (Dumičić, 2014, 6)، ولكن عند ارتفاع درجة الإجهاد المصرفي أو المالي أو عند مرور الاقتصاد بحالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار فإن المودعين سيقومون بسحب ودائعهم أو المطالبة بمعدلات فائدة أعلى عليها لتعويضهم عن المخاطر، مما سيدفع المصرف أيضاً إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، إضافة إلى أن وجود حالة من عدم اليقين في الاقتصاد أو حالة من الإجهاد المرتفع في القطاع المالي ستؤدي إلى تراجع رغبة المستثمرين في إقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع الحالية مما ينعكس على الاقتصاد ككل (Hanschel et al., 2005, 432) ، لذلك فإنه من الضروري محاولة التنبؤ باحتمالية ارتفاع قيم الإجهاد المالي النظامي في مرحلة مبكرة، فالكشف المبكر عنه يساعد كثيراً في مواجهته والتقليل من آثاره السلبية قبل توسعه وانتشاره، وإن المستويات المرتفعة من الضغوط المالية غالباً ما تكون مقدمة لأزمة مالية أكثر حدة، ويترتب على ذلك أنه إذا كان التوتر المتزايد يسبق الأزمة، فيجب على الاقتصاديين تصميم سياسات لتخفيف التوتر قبل أن يتطور إلى أزمة. وتبعاً لذلك، يمكن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي إذا قام الاقتصاديون بمراقبة البيئة الاقتصادية عن كثب وتنفيذ سياسات تحمي القطاع المالي من قيم الإجهاد المرتفعة والآثار التي تحملها معها الأزمات المالية عند حدوثها (Draghia et al., 2020, 42).

ثالثا: مؤشر الإجهاد المصرفي:

تباينت الدراسات في كيفية بناء مؤشر الإجهاد المالي فذهبت بعض الدراسات ومنها دراسة (المشعل وآخرون، 2020) إلى بناء هذا المؤشر اعتماداً على مجموعة من المتغيرات والنسب المصرفية وهي:

مؤشر أسعار أسهم المصارف، تذبذب إجمالي الودائع، حجم التعرض لمخاطر السيولة، العائد على أصول القطاع المصرفي، القروض إلى الودائع، القروض إلى إجمالي الأصول، التقلب في حقوق الملكية لدى المصرف، نسبة تغطية مؤونات القروض للقروض المعثرة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، معدل خسارة القروض.

ثم قام الباحثان بتوحيد البيانات ودمجها اعتماداً على طريقة التثقيل المتساوي التباين.

بينما ذهبت دراسة (Balakrishnan et al.,2009) ودراسة (Aklan et al., 2015) ودراسة (Vermeulen et al., 2015) إلى بناء هذا المؤشر اعتماداً على بيتا والتي تم حسابها من خلال القانون الآتي:

$$\beta = \frac{cov(r,m)}{var(m)}$$

حيث أن:

β :تشير إلى إجهاد القطاع المصرفي.

r: تشير إلى عوائد مؤشر أسعار أسهم القطاع المصرفي.

m: تشير إلى عوائد مؤشر إجمالي الأسهم.

وبالتالي فإن تقلب العوائد على أسهم المصارف بشكل أكبر من تقلب عوائد إجمالي الأسهم سيؤدي إلى ارتفاع قيمة β أي ارتفاع درجة الإجهاد المصرفي.

بينما ذهبت بعض الدراسات كدراسة (Dahalan et al., 2016) ودراسة (Cevik et al., 2013) وبسبب نقص البيانات في سوق الأوراق المالية إلى بناء هذا المؤشر اعتماداً على الآلية الآتية:

$$BSF = \frac{[(\Delta \mathrm{DEP} - \mu_{\Delta \mathrm{DEP}})/\sigma_{\Delta \mathrm{DEP}}] + [(\Delta \mathrm{CPS} - \mu_{\Delta \mathrm{CPS}})/\sigma_{\Delta \mathrm{CPS}}] + [(\Delta \mathrm{FL} - \mu_{\Delta \mathrm{FL}}/\sigma_{\Delta \mathrm{FL}}}{3}$$

حيث أن:

DEP: الودائع الحقيقية.

CPS: المطالبات الأجنبية الحقيقية على القطاع الخاص المحلي.

FL: الالتزامات الأجنبية الحقيقية للمصارف

رابعاً: الاستدامة المصرفية:

يمكن تعريف الاستدامة المصرفية من خلال وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وبيئية، وفي هذا البحث فإننا نقوم بتحليلها ودراستها من خلال وجهة نظر اقتصادية وهي تعبر عن مسؤولية المصرف عن التحمل الاقتصادي في جوانب مختلفة بما في ذلك الربحية طويلة الأجل والنمو المستدام وإدارة الموارد (Njoroge, 2019, et al.)، كما ترتبط هذه المسؤولية بشكل أساسي باستراتيجيات المنظمة وممارساتها وقدرتها على رعاية الأداء الاقتصادي واستمراريته بمرور الوقت من خلال معالجة مصالح أصحاب المصلحة المتنوعين مثل المساهمين وذلك في سبيل المحافظة على الاستمرارية في بيئة الأعمال (الشايب، 2023، 31).

ومن الملاحظ أنه في السنوات الأخيرة بدأت المصارف في بذل المزيد من الجهد لمواجهة هذه المخاطر من خلال الدمج التدريجي لعوامل الاستدامة في نماذج إدارة المخاطر واستراتيجيات الأعمال، كما حاولت تعبئة رأس المال وإعادة تخصيصه بعيداً عن النشاط الاقتصادي غير المستدام إلى قطاعات اقتصادية أكثر استدامة (Alexander et al., 2019, 4)، وتتمتع المصارف التي تتبنى ممارسات مصرفية مستدامة بعدد من المزايا تساعدها على تمييز نفسها عن منافسيها، فهي تعمل على تحسين السمعة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وكسب دعمهم، وجذب عملاء جدد، وتوليد النوايا الحسنة حولها (Saxena, 2021, 43)، وبالرغم من ذلك فإنه عند النظر إلى أثر الاستدامة على الأداء المصرفي فنستطيع أن نميز بين ثلاث وجهات نظر وهي: (Moufty, 2017, 25)

الأولى: ترى أن رغبة المصارف في اتخاذ إجراءات تفيد به أصحاب المصلحة سوف يؤدي إلى تكاليف إضافية تجعلها في وضع اقتصادي ضعيف مقارنة بالمصارف التي تتجاهل مطالب أصحاب المصلحة وهذا ما أكدت عليه كل من دراسة (Ullmann, 1985) و (Scholtens et al., 2008).

الثانية: ترى أن المصارف التي تتصرف لصالح أصحاب المصالح فإن تكاليفها الصريحة سوف تكون ضئيلة، وأن الاستدامة ستقدم لها مجموعة من الميزات الجانبية من خلال تحسين ولاء الموظفين وإنتاجيتهم فضلاً عن رضا العملاء، كما قد يحسن سلوك الاستدامة من علاقة المصرف بالمؤسسات الأخرى والمستثمرين والحكومة وهذا ما أكدت عليه دراسة (Moskowitz, 1972)

الثالثة: وهي النظرة الوسيطة والتي ترى أن تكاليف أنشطة الاستدامة هي تكاليف مهمة ولكن يقابلها انخفاض في التكاليف الأخرى التي تصاحب تطبيق الاستدامة وهذا ما أكدت عليه دراسة (McWilliams and Siegel, 2001).

خامساً: مكونات الاستدامة المصرفية:

لم يتوصل الباحثون إلى مقياس كمي موحد لإمكانية قياس استمرارية المصارف فقد قاموا باستخدام بعض النسب المالية ونماذج متعددة للقياس في سبيل ذلك، ومع ذلك فإن المقاييس التي استخدمت لا يمكن ان تتنبأ بالمستقبل بالشكل المطلق حيث ان استمرارية المصرف تؤثر عليها مجموعة متنوعة من العوامل، ولغرض التأكد من الدقة في التنبؤ بوضع المصارف المستقبلي من ناحية قدرتها على الاستمرار أو تصفيتها، فقد تم استخدم مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس على أساس تقييم أنشطتها السابقة وقياس مدى قدرة المصارف على النمو وتنمية مواردها، كما تم استخدام هذه المؤشرات في المعادلات الرياضية أو تحليل الانحدار للتنبؤ بالوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب، إذ تعكس مؤشرات الجدارة الائتمانية نوعية أداء المصارف القائمة، أما مؤشرات الإفلاس فإنها تعكس قدرة المصارف على الاستمرار والوفاء بالتزاماته (حميد وآخرون، 2020، 217) ، بينما قامت دراسات أخرى كدراسة (Witjaksana, 2019) ودراسة (راهي وآخرون، 2021) باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لقياس البعد الاقتصادي للاستدامة وكانت أكثر استخداماً على المدى الطويل حيث تم إدراج مجموعة من المتغيرات ضمنها وهي:

مؤشر القيمة السوقية المضافة: والذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للمصرف وبين قيمته الدفترية، فإذا كانت القيمة السوقية للمصرف أكبر من قيمة رأس المال المستثمر فهذا يعني أن إدارة المصرف تقوم بإيجاد قيمة مضافة لحملة الأسهم والعكس بالعكس.

العائد على السهم: وهو مقدار الربح الصافي والذي تم تحقيقه لكل سهم من الأسهم.

معدل نمو الودائع: تعد الودائع ذات أهمية لجانب المطلوبات (التمويل) للمصرف وتحتل أهمية نسبية عالية بين المصادر الأخرى للتمويل، وإن استدامة النشاط المصرفي يعتمد على معدل نمو الودائع بشكل أساسي إضافة إلى اعتماده على نوع الوديعة هل هي وديعة لأجل أو وديعة جارية.

معدل نمو القروض: فكما تعد الودائع هي المصدر الأهم للتمويل، فإن القروض تعد الجانب الاستثماري الأهم لمصادر التمويل، وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات حيث يعد نمو الائتمان من المؤشرات الأساسية لاستدامة العمل المصرفي.

سادساً: العلاقة النظرية بين الإجهاد المصرفي والاستدامة المصرفية:

يمكن أن يؤثر الإجهاد المصرفي في الاستدامة المصرفية وذلك من خلال تأثيره على قوة وسلامة النظام المصرفي، وثقة الأفراد والشركات به، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى بعض النقاط التي من شأنها أن يكون لها الأثر الأكبر على الاستدامة المصرفية من وجهة نظر الباحث وهي:

- ❖ تقليل الثقة في النظام المصرفي: من المنطقي أن يؤدي الإجهاد المصرفي إلى تراجع درجة الثقة بالنظام المصرفي، حيث يشعر المودعين والمتعاملين معه بعدم اليقين حيال سلامة المصارف والمؤسسات المالية، مما يمكن أن يؤدي إلى هروب الودائع وتصاعد بوادر الأزمات المصرفية مما يترك أثراً مباشراً على الاستدامة المصرفية.
- ❖ التأثير على تمويل مشاريع الاستدامة: ففي حال وجود درجة مرتفعة من الإجهاد المصرفي فإن كمية التمويل المتاحة للمشاريع والاستثمارات ذات الصلة بالاستدامة سوف تتراجع بالضرورة.

- ❖ تراجع الاستثمار والنمو الاقتصادي: إن تزايد الإجهاد في القطاع المصرفي سوف يساهم في تقليل الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الاستدامة الاقتصادية بشكل عام، والتي بكل تأكيد سوف يكون لها انعكاساً مباشراً على الاستدامة المصرفية.
- ❖ الأثر على العمليات المصرفية: قد يؤدي الإجهاد المصرفي إلى تقليل القدرة على تقديم الخدمات المصرفية بشكل فعال، حيث يمكن أن تقل الاستثمارات في التكنولوجيا وتحديثات البنية التحتية المصرفية مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمات وتراجع الإيرادات وهذا ما يلحق الضرر بعملية الاستدامة المصرفية

الإطار العملي:

1. مصادر البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية والمتمثلة في جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وذلك من خلال القوائم المالية للمصارف التقليدية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث قام الباحث بالاطلاع على القوائم المالية لكل مصرف من المصارف محل الدراسة والعمل على استخراج البيانات اللازمة منها والتي كانت على شكل بيانات ربعية، وقد بلغ عدد المصارف التي تم دراستها 11 مصرفاً وهي: (الأردن، الأهلي، الدولي للتجارة والتمويل، الشرق، العربي، بيبلوس، بيمو، سورية والخليج، سورية والمهجر، فرنسبنك، قطر)

2. متغيرات البحث:

المتغير المستقل: وهو مؤشر الإجهاد المصرفي والذي تم ترميزه ب BSI وقد تم الاستعانة بدراسة (Balakrishnan et al.,2009) ودراسة (Aklan et al., 2015) ودراسة (Vermeulen et al., 2015) في سبيل عملية قياس الإجهاد المصرفي والتي كانت اعتماداً على بيتا حيث تم احتسابها من خلال القانون الآتي:

$$\beta = \frac{cov(r,m)}{var(m)}$$

حيث أن:

β :تشير إلى إجهاد القطاع المصرفي.

r: تشير إلى عوائد مؤشر أسعار أسهم القطاع المصرفي.

m: تشير إلى عوائد مؤشر إجمالي الأسهم.

المتغيرات التابع: بناء على دراسة (Witjaksana, 2019) ودراسة (راهي وآخرون، 2021) فقد تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات والتي تعبر عن مكونات الاستدامة المصرفية وهي:

مؤشر القيمة السوقية المضافة ويرمز له ب MVA والذي تم حسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة السوقية}}{\text{القيمة الدفترية}}$$

العائد على السهم ويرمز له ب ROS والذي تم حسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{العائد على السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم}}$$

معدل نمو الودائع ويرمز له ب DEGR والذي تم حسابه من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل نمو الودائع} = \frac{\text{الودائع في الفترة الحالية} - \text{الودائع في الفترة السابقة}}{\text{الودائع في الفترة السابقة}}$$

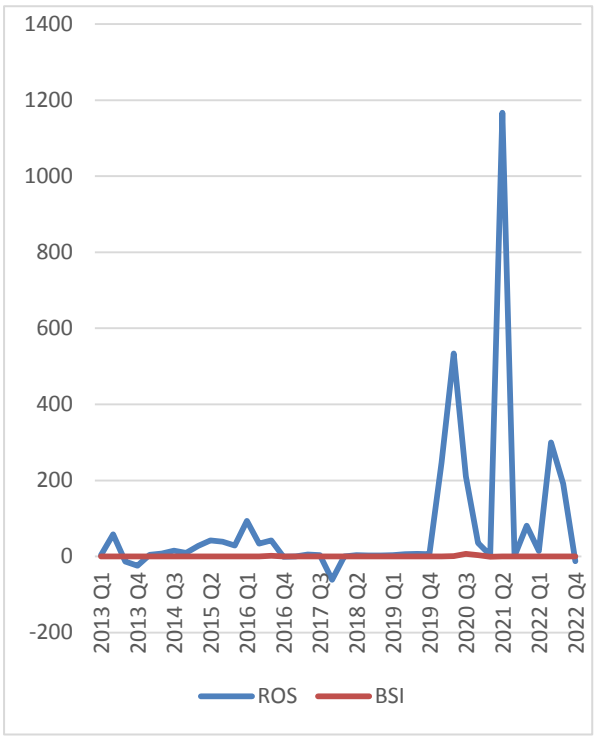
معدل نمو القروض ويرمز له ب LOGR والذي تم حسابه من خلال المعادلة الآتية:

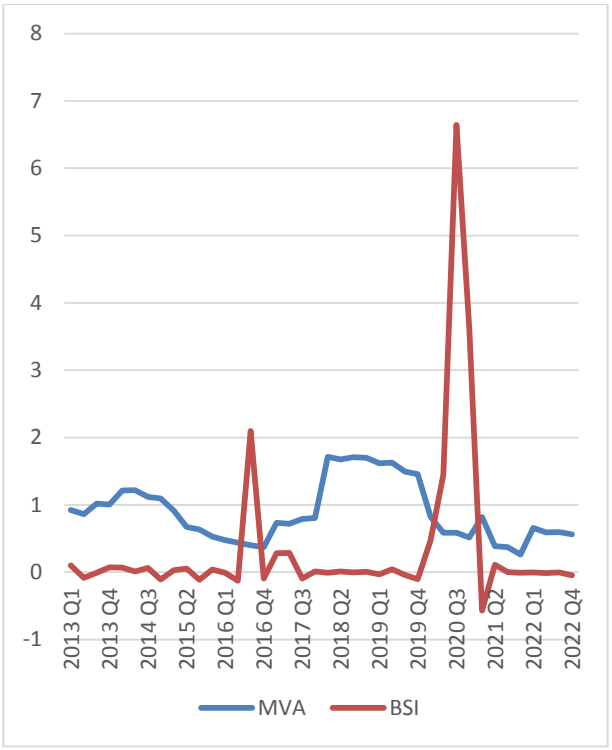
$$\text{معدل نمو القروض} = \frac{\text{القروض في الفترة الحالية} - \text{القروض في الفترة السابقة}}{\text{القروض في الفترة السابقة}}$$

3. قراءة تحليلية في الإجهاد ومكونات الاستدامة المصرفية خلال فترة الدراسة:

بالاعتماد على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وباستخدام التمثيل البياني فقد تم الحصول على:

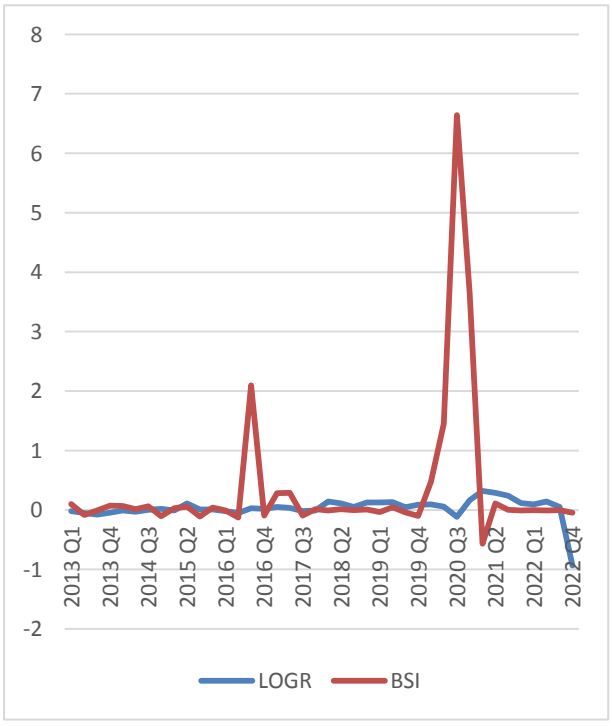
الشكل(1): تمثيل بياني لإجهاد القطاع المصرفي ومكونات الاستدامة

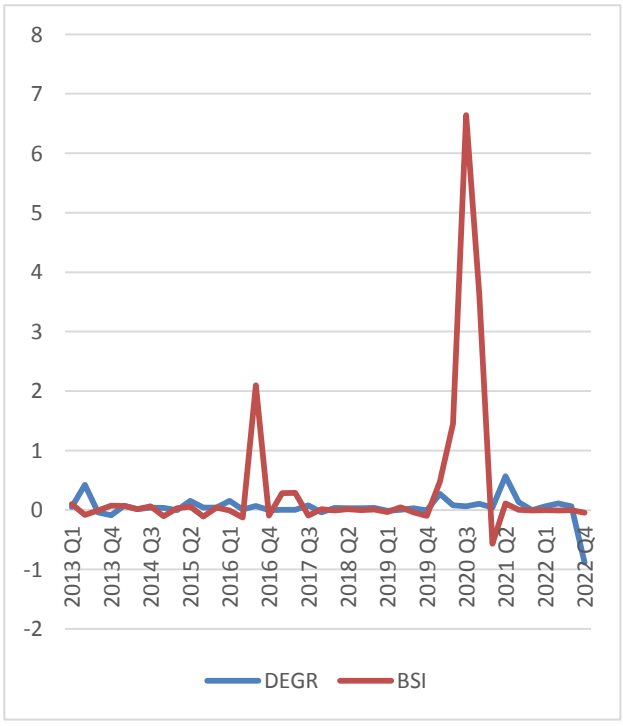




المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Excel 2016

من خلال الأشكال السابقة نستنتج ما يلي:





عانى القطاع المصرفي في سورية من نوبتي إجهاد واضحتين، الأولى كانت في الربع الثالث من عام 2016 وهذا ما جاء متطابقاً مع دراسة (المشعل وآخرون، 2020) حيث شهد هذا العام اشتداد العمليات العسكرية في سورية والتي من المرجح أن تكون هي السبب في حدوث نوبة إجهاد، بينما امتدت نوبة الإجهاد الثانية من الربع الأول من عام 2020 وحتى نهاية الربع الثالث من العام نفسه، وقد كانت هذه النوبة أعمق وأوضح من النوبة الأولى وقد بلغت أقصى درجة لها في الربع الثاني من عام 2020، وتعزى درجة الإجهاد المرتفعة والتي ظهرت في هذه الفترة إلى زيادة العقوبات على سورية وخاصة إقرار قانون قيصر، إضافة إلى انتشار وباء كورونا وحالات الإغلاق التي شهدتها الأسواق المحلية والآثار السلبية المادية والنفسية التي حملتها هذه الفترة على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

أما فيما يخص مؤشر القيمة المضافة فلم يظهر المؤشر الخاص به اتجاهاً واضحاً خلال فترة الدراسة وقد بلغ أدنى قيمة له في الربع الرابع من عام 2021 وكان مساوياً ل 0.262793، بينما بلغ أعلى قيمة له في الربع الأول من عام 2018 وكان مساوياً ل 1.711859 والتي كانت من بين أقل الفترات إجهاداً.

وبالانتقال إلى العائد على السهم فقد أظهر خلال الدراسة اتجاهاً عاماً صاعداً، وقد بلغ أدنى قيمة له في الربع الرابع من عام 2017 وكانت مساوية ل 60.966-، بينما بلغ أعلى قيمة له في الربع الثاني من عام 2021 وكانت مساوية ل 1166.797 ، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي وذلك نتيجة بند إعادة تقييم القطع الأجنبي حيث شهد عام 2021 تراجعاً كبيراً في سعر صرف الليرة السورية، إضافة إلى أن معدل نمو الودائع قد حقق أعلى قيمة له خلال نفس الفترة الزمنية مما قد يساعد المصرف على توظيف المزيد من الأموال على شكل قروض واستثمارات تدر له المزيد من الدخل.

وبالحديث عن معدل نمو الودائع فلم يظهر المنحنى الخاص به اتجاهاً واضحاً خلال فترة الدراسة، ولكن أظهر انخفاضاً حاداً مع نهاية فترة الدراسة حيث بلغ أدنى قيمة في الربع الرابع من عام 2022 وكانت مساوية ل 0.88697-، بينما بلغ أعلى قيمة له في الربع الثاني من عام 2021 وكانت مساوية ل 0.567042، حيث يمكننا أن نرجح السبب في ذلك هو تراجع آثار الكورونا وعودة النشاط الاقتصادي بشكل أفضل وبالتالي عودة حركة الإيداع.

أما عن معدل نمو القروض فقد بلغ أدنى قيمة له في الربع الرابع من عام 2022 وكانت مساوية ل 0.9366- وهي نفس الفترة الزمنية التي ترافقت مع أدنى معدل لنمو الودائع، وبالتالي فإن تراجع حركة الإيداع أدت وبشكل منطقي إلى تراجع حركة الإقراض، بينما بلغ أعلى قيمة له في الربع الأول من عام 2021 وكانت مساوية ل 0.320565، أي أن أعلى لحظات تطور معدل نمو القروض قد سبقت بربع زمني واحد أعلى لحظات معدل نمو الودائع، أي يمكننا القول بأنه ونتيجة لتحسن الطلب على القروض قامت المصارف بالعمل على جذب المزيد من الودائع لتلبية هذا الطلب المتزايد على القروض.

4. اختبار الفرضيات:

من أجل الوصول إلى الإجابة على فرضيات البحث فقد تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي والبداية كانت بكل تأكيد من خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة عن طريق اختبار ديكي فولر الموسع باستخدام نماذجه الثلاثة وذلك من أجل الوصول إلى النموذج الأنسب للدراسة، وسنقوم فيما يلي بعرض نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول (1): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المدروسة عند المستوى

	بوجود ثابت واتجاه زمني	بوجود ثابت	بدون وجود شيء
BSI	0.0001	0.0000	0.0000
MVA	0.0877	0.1212	0.3176
ROS	0.5179	0.4568	0.2217
DEGR	0.9138	0.2110	0.0528
LOGR	0.7184	0.5669	0.4474

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار ديكي فولر الموسع لمتغير الإجهاد المصرفي في كل حالة من الحالات الثلاثة أصغر من 5% وبالتالي فهي سلسلة مستقرة عند المستوى، بينما كانت القيمة الاحتمالية لاختبار ديكي فولر الموسع لكل مكون من مكونات الاستدامة المصرفية أكبر من 5% وبالتالي فهي سلسلة غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي سنقوم بدراسة استقرارها عند الفرق الأول من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2): اختبار جذر الوحدة لمكونات الاستدامة المصرفية عند الفرق الأول

	بوجود ثابت واتجاه زمني	بوجود ثابت	بدون وجود شيء
MVA	0.0001	0.0000	0.0000
ROS	0.0001	0.0000	0.0000
DEGR	0.0048	0.0008	0.0000
LOGR	0.0485	0.0215	0.0412

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار ديكي فولر الموسع لمكونات الاستدامة المصرفية في كل حالة من الحالات الثلاثة أصغر من 5% وبالتالي نقول بأن كل سلسلة من السلاسل الزمنية الخاصة بهذه المكونات قد استقرت عند الفرق الأول.

بعد الانتهاء من دراسة استقرار السلاسل الزمنية المدروسة تبين لنا استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات التابعة (مكونات الاستدامة المصرفية) عند الفرق الأول، بينما استقرت السلسلة الخاصة بالمتغير المستقل (الإجهاد المصرفي) عند المستوى، وبناء على ذلك فإن النموذج الأنسب للقيام بكل حالة من الحالات العملية الأربعة هو نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المُبطئة أو المُوزَّعة ARDL، فضلاً عن كون هذا النموذج يعتبر النموذج الأدق بالنسبة للعينات الصغيرة.

سنبدأ الآن بدراسة الحالات الأربعة لبحثنا:

<u>الحالة الأول:</u> حيث يكون المتغير التابع هو مؤشر القيمة المضافة.

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

باستخدام منهج اختبار الحدود Bounds Test على متغيرات الدراسة فقد تمَّ الحصول على ما يلي:

الجدول(3): اختبار منهج الحدود Bounds Test

اختبار Test Statistic	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	قيم الحد الأدنى	قيم الحد الأعلى
F-statistic	4.681470	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة F-statistic بلغت 4.681470 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود تكامل مُشترك بين متغيرات الدراسة؛ أي وجود علاقة طويلة الأجل بين الإجهاد المصرفي ومؤشر القيمة المضافة وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ثانياً: تقدير علاقة المدى الطويل ARDL Long Run Form:

بعد القيام باختبار التكامل المُشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test تمَّ الحصول على معلمات معادلة الأجل الطويل، والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (4): معلمات الأجل الطويل ARDL Long Run Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.883835	0.192104	4.600810	0.0001
BSI	−0.011725	0.035244	2.332677	0.0418

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

بالنظر إلى الجدول السابق والقيم الاحتمالية للثابت ولمتغير الإجهاد المصرفي فإنه يمكننا صياغة معادلة الأجل الطويل على الشكل الآتي:

$$MVA= 0.883835 - 0.011725\ BSI + u_1$$

من خلال المعادلة السابقة يمكننا القول بأن زيادة الإجهاد المصرفي بمقدار 1% مع ثبات باقي العوامل ستؤدي إلى تراجع في مؤشر القيمة المضافة للقطاع المصرفي بمقدار 0.011725٪، مما يعني وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مستوى الإجهاد المصرفي وبين مؤشر القيمة المضافة، ويأتي اتجاه هذه العلاقة بشكل متفق مع المنطق الاقتصادي العام الذي يقول بوجود علاقة عكسية بينهما حيث إن زيادة مستويات الإجهاد في القطاع المصرفي من شأنه أن يساهم في تراجع القيمة السوقية للمصارف، ويمكن للباحث أن يعزي ضعف هذه العلاقة الى التأثير الإيجابي للربحية على القيمة و الناجم بشكل اساسي عن الاستفادة من فروق سعر الصرف، الأمر الذي يسهم بإضعاف شدة التأثير العكسي للإجهاد على القيمة.

ثالثاً: تقدير علاقة الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model:

بعد فحص النموذج على الأجل الطويل وكتابة المعادلة المعبرة عنه لا بدَّ لنا من الانتقال وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والمعبَّر عنه من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): معلمات الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MVA(-1))	0.213765	0.161184	1.326223	0.1951
D(MVA(-2))	0.121988	0.162999	1.975401	0.0478
D(BSI)	-0.003047	0.003015	-1.010499	0.3206
D(BSI(-1))	-0.004321	0.003439	-1.256588	0.2189
D(BSI(-2))	-0.008312	0.002929	-2.837232	0.0082
CointEq(-1)	-0.200019	0.086136	-2.322133	0.0275

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق يمكننا صياغة معادلة الأجل القصير على الشكل الآتي:

$$\mathbf{D(MVA)= 0.121988\ D(MVA(-2)) -0.008312\ D(BSI(-2)) -0.2000194\ CointEq(-1) + u_2}$$

حيث نستنتج من المعادلة السابقة ما يلي:

– بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)= -0.200019 وهي قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية مما يدل على صحة العلاقة في الأجل القصير، وتدل هذه القيمة على أن 20.0019 % تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في واحدة الزمن (أي كل ثلاثة أشهر) مما يدل على ملاءمة النموذج.

– إن ارتفاع قيمة مؤشر الاجهاد المصرفي بمقدار 1% يؤدي الى انخفاض قيمة مؤشر القيمة السوقية بمقدار 0.0083% وذلك بتأخير زمني مقداره ربعين اي ستة أشهر.

الحالة الثانية: حيث يكون المتغير التابع هو العائد على السهم.

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

باستخدام منهج اختبار الحدود Bounds Test على متغيرات الدراسة فقد تمَّ الحصول على ما يلي:

الجدول(3): اختبار منهج الحدود Bounds Test

اختبار Test Statistic	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	قيم الحد الأدنى	قيم الحد الأعلى
F-statistic	4.989968	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة F-statistic بلغت 4.989968 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود تكامل مُشترك بين متغيرات الدراسة؛ أي وجود علاقة طويلة الأجل بين الإجهاد المصرفي والعائد على السهم وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ثانياً: تقدير علاقة المدى الطويل ARDL Long Run Form:

بعد القيام باختبار التكامل المُشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test تمَّ الحصول على معلمات معادلة الأجل الطويل، والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (4): معلمات الأجل الطويل ARDL Long Run Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.65090	10.39158	1.021883	0.9820
BSI	−0.097884	0.045600	1.227600	0.0467

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

بالنظر إلى الجدول السابق والقيم الاحتمالية للثابت ولمتغير الإجهاد المصرفي فإنه يمكننا صياغة معادلة الأجل الطويل على الشكل الآتي:

$$ROS= -0.097884\ BSI + u_3$$

من خلال المعادلة السابقة يمكننا القول بأن زيادة الإجهاد المصرفي بمقدار 1% مع ثبات باقي العوامل ستؤدي إلى تراجع في مؤشر القيمة المضافة للقطاع المصرفي بمقدار 0.097884٪، مما يعني وجود علاقة عكسية ضعيفة بين مستوى الإجهاد المصرفي وبين العائد على السهم، ويأتي اتجاه هذه العلاقة بشكل متفق مع المنطق الاقتصادي العام الذي يقول بوجود علاقة عكسية بينهما حيث إن زيادة مستويات الإجهاد في القطاع المصرفي من شأنه أن يساهم في تراجع ربحية المصرف.

ثالثاً: تقدير علاقة الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model:

بعد فحص النموذج على الأجل الطويل وكتابة المعادلة المعبرة عنه لا بدَّ لنا من الانتقال وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والمعبَّر عنه من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): معلمات الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROS(-1))	-0.202866	0.119123	-1.702990	0.1005
D(ROS(-2))	-0.157512	0.108586	1.450576	0.1589
D(ROS(-3))	0.213316	0.076734	-2.779921	0.0100
D(BSI)	1.468431	1.655784	2.094736	0.0461
D(BSI(-1))	-0.759524	2.605315	-0.291529	0.7730
D(BSI(-2))	0.551070	2.481452	0.222075	0.8260
D(BSI(-3))	-1.552812	2.374682	-6.539033	0.0000
CointEq(-1)	-0.606271	0.003506	-1.788395	0.0458

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق يمكننا صياغة معادلة الأجل القصير على الشكل الآتي:

$$D(ROS)= 0.213316\ D(ROS(-3)) + 1.468431\ D(BSI) -1.552812\ D(BSI(-3)) -0.606271 CointEq(-1) + u_4$$

حيث نستنتج من المعادلة السابقة ما يلي:

– بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)= -0.606271 وهي قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية مما يدل على صحة العلاقة في الأجل القصير، وتدل هذه القيمة على أن 60.6271 % تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في واحدة الزمن (أي كل ثلاثة أشهر).

– ان ارتفاع قيمة مؤشر الاجهاد المصرفي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار 1.4684% وذلك بشكل مباشر بدون اي تأخير زمني، ويمكن أن نرجع هذا الأثر الإيجابي إلى أن نقاط الإجهاد المرتفعة كانت قد شهدت تدهوراً كبيراً في سعر صرف الليرة السورية، وبالتالي فإن المصرف في هذه الفترة سيرتفع دخله الناتج عن إعادة تقييم القطع الأجنبي في قوائمه المالية وهذا ما سيساهم بشكل مباشر في زيادة معدل العائد على السهم.

– ان ارتفاع قيمة مؤشر الاجهاد المصرفي بمقدار 1% يؤدي الى تراجع معدل العائد على السهم بمقدار 1.552% بتأخير زمني مقداره 3ارباع (اي بعد مرور تسعة أشهر) ويعود ذلك الى التأثير السلبي للإجهاد على حركة الإقراض والإيداع .

<u>الحالة الثالثة:</u> حيث يكون المتغير التابع هو معدل نمو الودائع.

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

باستخدام منهج اختبار الحدود Bounds Test على متغيرات الدراسة فقد تمَّ الحصول على ما يلي:

الجدول(3): اختبار منهج الحدود Bounds Test

اختبار Test Statistic	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	قيم الحد الأدنى	قيم الحد الأعلى
F-statistic	4.918312	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة F-statistic بلغت 4.918312 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود تكامل مُشترك بين متغيرات الدراسة؛ أي وجود علاقة طويلة الأجل بين الإجهاد المصرفي والعائد على السهم وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ثانياً: تقدير علاقة المدى الطويل ARDL Long Run Form:

بعد القيام باختبار التكامل المُشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test تمَّ الحصول على معلمات معادلة الأجل الطويل، والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (4): معلمات الأجل الطويل ARDL Long Run Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018537	0.042188	0.439390	0.6634
BSI	−0.110923	0.007149	1.528015	0.0366

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

بالنظر إلى الجدول السابق والقيم الاحتمالية للثابت ولمتغير الإجهاد المصرفي فإنه يمكننا صياغة معادلة الأجل الطويل على الشكل الآتي:

$$DEGR = -0.110923\ BSI + u_5$$

من خلال المعادلة السابقة يمكننا القول بأن زيادة الإجهاد المصرفي بمقدار 1% مع ثبات باقي العوامل ستؤدي إلى تراجع في معدل نمو الودائع للقطاع المصرفي بمقدار 0.110923٪، مما يعني وجود علاقة عكسية بين مستوى الإجهاد المصرفي وبين معدل نمو الودائع، وهذا ما ينسجم مع دراسة (Dumičić, 2014) ودراسة (Hanschel et al., 2005) حيث تجمع الدراستان على أن زيادة مستوى الإجهاد في القطاع المصرفي من شأنه أن يساهم في تراجع كمية الودائع.

ثالثاً: تقدير علاقة الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model:

بعد فحص النموذج على الأجل الطويل وكتابة المعادلة المعبرة عنه لا بدَّ لنا من الانتقال وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والمعبَّر عنه من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): معلمات الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BSI)	0.000338	0.002916	0.115880	0.9085
D(BSI(-1))	-0.080040	0.002840	2.831185	0.0081
D(BSI(-2))	-0.081115	0.002417	3.356816	0.0021
CointEq(-1)	-0.812049	0.265999	-3.052830	0.0046

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق يمكننا صياغة معادلة الأجل القصير على الشكل الآتي:

$$D(DEGR) = -0.080040\ D(BSI(-1)) - 0.081115\ D(BSI(-2)) - 0.812049\ CointEq(-1) + u_6$$

حيث نستنتج من المعادلة السابقة ما يلي:

– بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)= -0.812049 وهي قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية مما يدل على صحة العلاقة في الأجل القصير، وتدل هذه القيمة على أن 81.2049 % تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في واحدة الزمن (أي كل ثلاثة أشهر).

– إن ارتفاع قيمة مؤشر الإجهاد المصرفي بمقدار 1% من شأنه أن يؤدي الى تراجع معدل نمو الودائع بمقدار 0.0800% وذلك بتأخير ربع واحد (اي بعد مرور ثلاثة أشهر).

– إن ارتفاع قيمة مؤشر الإجهاد المصرفي بمقدار 1% من شأنه أن يؤدي الى تراجع معدل نمو الودائع بمقدار 0.08111% وذلك بعد مرور ستة اشهر.

الحالة الرابعة: حيث يكون المتغير التابع هو معدل نمو القروض ونبدأ من خلال اختبار التكامل المشترك.

أولاً: اختبار التكامل المشترك:

باستخدام منهج اختبار الحدود Bounds Test على متغيرات الدراسة فقد تمَّ الحصول على ما يلي:

الجدول(3): اختبار منهج الحدود Bounds Test

اختبار Test Statistic	قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية	قيم الحد الأدنى	قيم الحد الأعلى
F-statistic	4.239560	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة F-statistic بلغت 4.239560 وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 5%، مما يعني وجود تكامل مُشترك بين متغيرات الدراسة؛ أي وجود علاقة طويلة الأجل بين الإجهاد المصرفي والعائد على السهم وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ثانياً: تقدير علاقة المدى الطويل ARDL Long Run Form:

بعد القيام باختبار التكامل المُشترك باستخدام منهج الحدود Bounds Test تمَّ الحصول على معلمات معادلة الأجل الطويل، والتي تظهر في الجدول الآتي:

الجدول (4): معلمات الأجل الطويل ARDL Long Run Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.011754	0.084946	-0.138369	0.8908
BSI	−0.088177	0.011148	1.733434	0.0485

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

بالنظر إلى الجدول السابق والقيم الاحتمالية للثابت ولمتغير الإجهاد المصرفي فإنه يمكننا صياغة معادلة الأجل الطويل على الشكل الآتي:

$$LOGR= -0.088177\ BSI + u_7$$

من خلال المعادلة السابقة يمكننا القول بأن زيادة الإجهاد المصرفي بمقدار 1% مع ثبات باقي العوامل ستؤدي إلى تراجع في معدل نمو القروض في القطاع المصرفي بمقدار 0.088177%، مما يعني وجود علاقة عكسية بين مستوى الإجهاد المصرفي وبين معدل نمو القروض، وهذا ما ينسجم مع دراسة (Dumičić, 2014) ودراسة (Hanschel et al., 2005) حيث تجمع الدراستان على أن زيادة مستوى الإجهاد في القطاع المصرفي من شأنه أن يساهم في تراجع عملية الإقراض نتيجة مطالبة المودعين بمعدلات فائدة أعلى عليها لتعويضهم عن المخاطر، مما سيدفع المصرف أيضاً إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، إضافة إلى أن وجود حالة من عدم اليقين في الاقتصاد أو حالة من الإجهاد المرتفع في القطاع المالي ستؤدي إلى تراجع رغبة المستثمرين في إقامة مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع الحالية.

ثالثاً: تقدير علاقة الأجل القصير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model:

بعد فحص النموذج على الأجل الطويل وكتابة المعادلة المعبرة عنه لا بدَّ لنا من الانتقال وتقدير نموذج تصحيح الخطأ والمعبَّر عنه من خلال الجدول الآتي:

الجدول (5): معلمات الأجل القصير Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGR(-1))	0.689363	0.372000	1.853127	0.0728
D(BSI)	0.018067	0.002136	0.873877	0.0385
CointEq(-1)	-0.439531	0.221319	-1.985964	0.0454

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق يمكننا صياغة معادلة الأجل القصير على الشكل الآتي:

$$D(DEGR)= -0.018067\ D(BSI) -0.439531\ CointEq(-1) + u_8$$

حيث نستنتج من المعادلة السابقة ما يلي:

- بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1)= -0.439531 وهي قيمة سالبة وذات معنوية إحصائية مما يدل على صحة العلاقة في الأجل القصير، وتدل هذه القيمة على أن 43.9531 % تقريباً من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في واحدة الزمن (أي كل ثلاثة أشهر).
- إن ارتفاع قيمة مؤشر الاجهاد المصرفي بمقدار 1% من شأنه ان يؤدي الى تراجع مباشر في معدل نمو القروض بمقدار 0.0180% بدون اي تأخر زمني.
- ارتفاع الإجهاد المصرفي بمقدار 1% في الفترة الزمنية (t) من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في معدل نمو القروض في القطاع المصرفي الخاص في الفترة الزمنية (t) بمقدار 0.018067%.

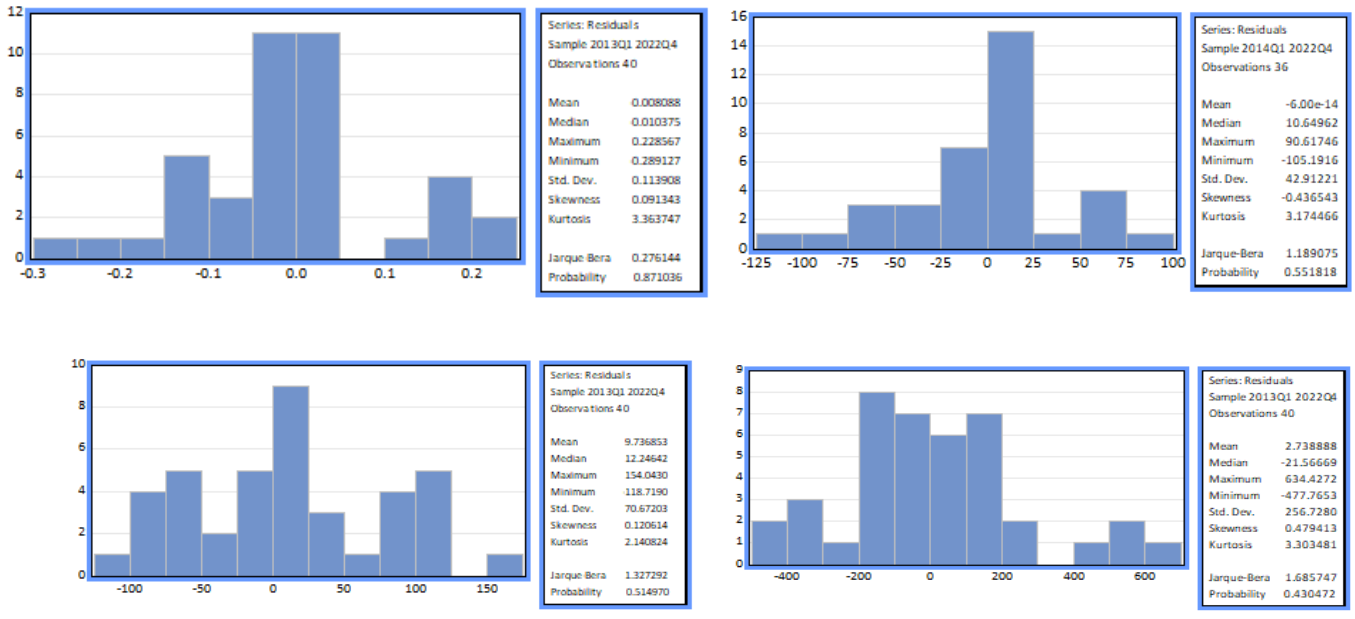
الاختبارات البعدية:

يتم إجراء هذه الاختبارات من أجل التأكد من سلامة النموذج وخلوه من أي مشاكل قياسية ممكنة وهذه الاختبارات هي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم اختبار التوزيع الطبيعي في الحالات الأربعة باستخدام اختبار جاركو بيرا وقد تم الحصول على الأشكال الآتية:

الشكل (2): اختبار التوزيع الطبيعي للحالات الأربعة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الشكل السابق نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار جاركو بيرا كانت في كل حالة من الحالات الأربعة مساوية ل 0.551818، 0.871036، 0.430472، 0.514970 وهي أكبر من 5%، وبالتالي نقوم بقبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة الخاصة بالاختبار وهذا يعني أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

2. اختبار الارتباط الذاتي:

باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test فقد تمَّ الحصول على النتائج الآتية:

الجدول(6): اختبار الارتباط الذاتي للحالات الأربعة Breusch-Godfrey Serial Correlation Test

الحالة الأولى:	0.1553	Prob.F(2,27)	1.996704	F-statistic
المتغير التابع MVA	0.0922	Prob. Chi-Square(2)	4.767340	Obs*R-squared
الحالة الثانية:	0.2521	Prob.F(2,27)	2.033816	F-statistic
المتغير التابع ROS	0.1107	Prob. Chi-Square(2)	4.943646	Obs*R-squared
الحالة الثالثة:	0.4342	Prob.F(2,29)	0.858687	F-statistic
المتغير التابع DEGR	0.3555	Prob. Chi-Square(2)	2.068629	Obs*R-squared
الحالة الرابعة:	0.5449	Prob.F(2,31)	0.619209	F-statistic
المتغير التابع LOGR	0.4820	Prob. Chi-Square(2)	1.459746	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة Prob .Chi-Square كانت في كل حالة من الحالات الأربعة مساوية ل 0.0922، 0.1107، 0.3555، 0.4820 على التوالي وهي أكبر من 5%، وبالتالي نرفضُ الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم؛ أي إنَّ بواقي النموذج المقدر تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي لا يوجد أي ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي وهذا ما معناه أننا حصلنا على أفضل المعلمات وأقلها تبايناً.

3. اختبار ثبات تباين البواقي:

باستخدام اختبار ARCH فقد تمَّ الحصول على النتائج الآتية:

الجدول(7): اختبار ثبات تباين البواقي

الحالة الأولى:	0.6396	Prob.F(1,34)	0.223263	F-statistic
المتغير التابع MVA	0.6279	Prob. Chi-Square(1)	0.234854	Obs*R-squared
الحالة الثانية:	0.0610	Prob.F(1,33)	3.761473	F-statistic
المتغير التابع ROS	0.0584	Prob. Chi-Square(1)	3.581237	Obs*R-squared
الحالة الثالثة:	0.9961	Prob.F(1,34)	0.000240	F-statistic
المتغير التابع DEGR	0.9960	Prob. Chi-Square(1)	0.000255	Obs*R-squared
الحالة الرابعة:	0.9226	Prob.F(1,34)	0.009566	F-statistic
المتغير التابع LOGR	0.9199	Prob. Chi-Square(1)	0.010110	Obs*R-squared

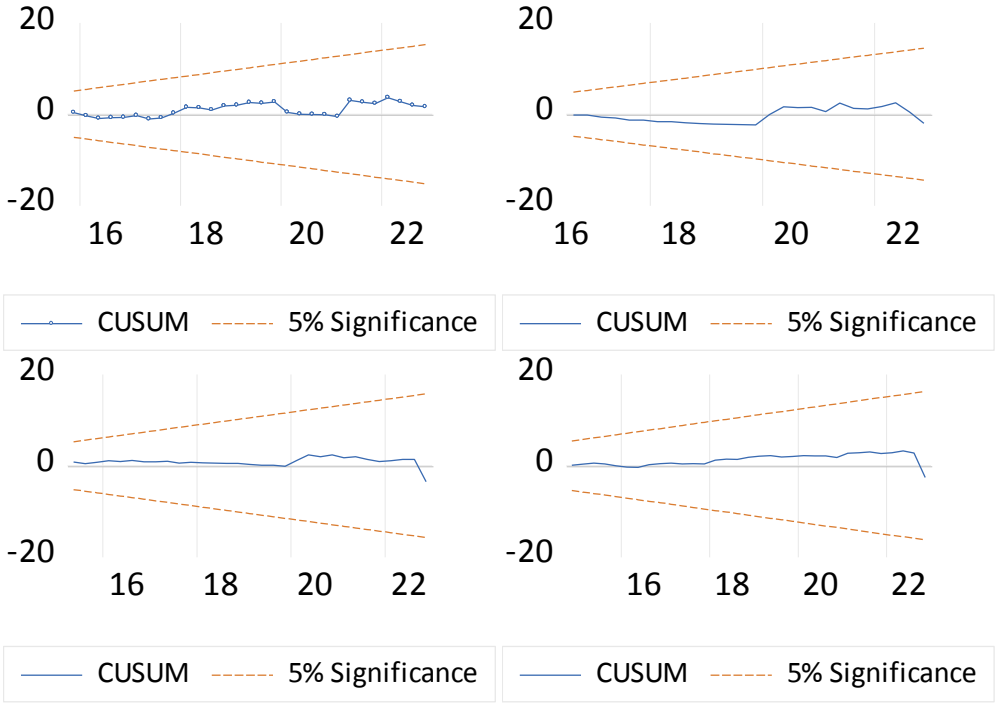
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة Prob .Chi-Square كانت في كل حالة من الحالات الأربعة مساوية ل 0.6279، 0.0584، 0.9960، 0.9199 على التوالي وهي أكبر من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم؛ أي إن بواقي النموذج المقدر تخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي:

باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) فقد تمَّ الحصول على الشكل الآتي:

الشكل(3): اختبار الاستقرار الهيكلي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

تظهر الأشكال السابقة والتي تعبر عن الحالات الأربعة وقوع الشكل البياني لإحصائية CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يمكننا القول إنَّه يوجد استقرار هيكلي لمعلمات الأجلين القصير والطويل، حيث إنَّ البواقي مستقرة عبر الزمن.

5. اختبار مدى ملاءمة تصميم النموذج المقدر:

باستخدام اختبار Ramsey Reset Test فقد تمَّ الحصول على النتائج الآتية:

الجدول(8): اختبار مدى ملاءمة تصميم النموذج المقدر Ramsey Reset Test

	Value	Df	Probability	
F-statistic	0.024246	(1,28)	0.8774	**الحالة الأولى**
F-statistic	1.152282	(1,25)	0.2933	**الحالة الثانية**
F-statistic	0.247502	(1,30)	0.6225	**الحالة الثالثة**
F-statistic	0.017691	(1,32)	0.8950	**الحالة الرابعة**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مُخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول السابق نجد أنَّ قيمة الاحتمالية كانت في كل حالة من الحالات الأربعة مساوية ل 0.8774، 0.2933، 0.6225، 0.8950 وهي أكبر من 5%، وبالتالي فإنَّ التوليفات غير الخطية للقيم المُقدَّرة للمتغيرات المستقلة تلعب دوراً في تفسير المُتغير التابع مما يعني ملاءمة تصميم النموذج المقدر.

النتائج:

بعد التحليل النظري والعملي لموضوع البحث يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

- يساعد الكشف المبكر عن الإجهاد المصرفي على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والفعالة وذلك في سبيل تجنب الوقوع في الفشل المالي أو الوقوع في أزمة مصرفية على صعيد القطاع المصرفي.
- إن تبني المصارف لممارسات مصرفية مستدامة يساعدها على تحسين سمعتها وجذب المزيد من العملاء الجدد وتوليد إطار من الثقة حولها وحول عملها.
- عانى القطاع المصرفي في سورية من نوبتي إجهاد واضحتين، الأولى كانت في الربع الثالث من عام 2016، بينما كانت الثانية بشكل أقوى من النوبة الأولى واستمرت من الربع الأول من عام 2020 وحتى نهاية الربع الثالث من العام نفسه.
- كان للإجهاد المصرفي أثراً سلبياً على مختلف مكونات الاستدامة المصرفية على الأجل الطويل، وقد كان الأكثر تأثراً به هو مؤشر القيمة المضافة، بينما كان الأقل تأثراً هو العائد على السهم.
- كان للإجهاد المصرفي أثراً سلبياً على كل من مؤشر القيمة المضافة ومعدل نمو الودائع ومعدل نمو القروض على الأجل القصير مع اختلاف درجات الإبطاء، بينما كان له أثراً متقلباً بين الإيجابي والسلبي على العائد على السهم.
- وجود انسجام بين نقاط الذروة والانخفاض في كل من معدل نمو الودائع ومعدل نمو القروض.

التوصيات:

بعد استعراضنا لأهم نتائج هذا البحث يمكن للباحث أن يخلص الى مجموعة من التوصيات على النحو الآتي:

- ضرورة بناء مؤشرات خاصة بدرجة الإجهاد في القطاع المالي ككل لما لقنوات العدوى من آثر قد يحمله القطاع المصرفي على بقية مكونات القطاع المالي والعكس.
- ضرورة بناء مؤشرات إجهاد على المستوى الجزئي لكل مصرف على حدى، كوسيلة لتحقيق المتابعة الدائمة و المستمرة لهذه المشكلة و العمل على ايجاد الحلول المناسبة لها بشكل مباشر و بالطريقة التي تراعي خصوصية وضع كل مصرف على حدى.
- توجيه اهتمام خاص لمتابعة وتحليل كافة المكونات المؤثرة في الاستدامة المالية في كل مصرف على حدى من خلال تشكيل لجنة متخصصة بذلك، بحيث يتم تفعيل و تعزيز مكونات الاستدامة المصرفية مع التركيز على المكون الاكثر تأثيراً بالشكل الذي يتناسب مع الظروف الخاصة بكل مصرف بشكل منفصل، وبشكل استباقي من خلال الاعتماد على الدراسات الاحصائية و النماذج الرياضية التنبؤية.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. الرملي، فارق وتاج الدين، ميادة. (2023). أثر الهشاشة المالية في مؤشرات التعافي المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوقي أبو ظبي ودبي للأوراق المالية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية، 5 (1): 129-147.

2. راهي، محمد وسلمان، رحيم. (2021). التحليل المالي لمؤشرات الاستدامة المصرفية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة 2005-2019. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17: 1-22.

3. مشعل، ياسر وزرير، رانيا. (2020). قياس الإجهاد في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوري. مجلة جامعة حماة، 3 (3): 54-76.

4. حميد، ثائر وحسن، وفاء. (2020). تأثير جودة الأرباح المحاسبية باستخدام أنموذج الاستدامة (استمرارية الأرباح) والقدرة التنبؤية في استمرارية المصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15 (52): 209-226.

5. الخطيب، عبد الله. (2023). العلاقة الديناميكية بين العمق المالي للمؤسسات المالية ومعدل التضخم في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 39 (4): 166-187.

6. الشايب، بيان. (2023). اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، 39 (1): 25-41.

7. سوق دمشق للأوراق المالية

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Saxena, Deepika et al. (2021). Sustainable banking: a roadmap to sustainable development. Corporate Governance and Sustainability Review, 5(3): 42-56.
2. Ishrakieh, Layal et al. (2020). A financial stress index for a highly dollarized developing country: The case of Lebanon. Central Bank Review.
3. Dumičić , Mirna. (2014). Financial Stress Indicators for Small, Open, Highly Euroised Countries – the Case of Croatia. Working paper, Croatian National Bank, Croatia.
4. Hanschel, Elke and Monnin, Pierre. (2005).Measuring and forecasting stress in the banking sector: evidence from Switzerland. Working paper, BIS Papers, No. 22.
5. Draghia, Andreea. and Ştefoni, Emanuela. (2020). A financial systemic stress index for Romania. Financial Studies, 24(3): , 41-50.
6. Njoroge, Msafiri; Anderson, Wineaster; Mbura, Omari. (2019). Innovation strategy and economic sustainability in the hospitality industry. The Bottom Line.
7. Alexander, Kern and Fisher, Paul. (2019). Banking regulation and sustainability. Social science research network.
8. Moufty, Souad. (2017). Sustainability Practices and their Effect on Performance in the Banking Sector - A Stakeholder Approach. thesis for the degree of Doctor, Brunel University London.
9. Ullmann, Arieh. (1985). Data in search of a theory: a critical examination of the relationships among social performance, social disclosure, and economic performance. Academy of Management Review, 10(3): 540-577.
10. Scholtens, Bert and Zhou, Yangqin. (2008). Stakeholder Relations and Financial Performance. Sustainable Development, 16(3): 213-232.
11. Moskowitz, Milton. (1972). Choosing socially responsible stocks. Business & Society Review, 72(1): 71-75.
12. Witjaksana, Budi. (2019). Activity Based Management Change Order Model- Based Economic Value Added Through The Effectiveness And Efficiency To Improve The Financial Performance Of Building Construction Projects In Surabaya City. Archives of Business Research.
13. Balakrishnan, Ravi and Danninger, Stephan and Elekdag, Selim and Tytell, Irina. (2009). The Transmission of Financial Stress from Advanced to Emerging Economies. Working Paper, International Monetary Fund.
14. AKLAN, Nejla and ÇINAR, Mehmet and AKAY, Hülya. (2015). Financial Stress and Economic Activity Relationship In Turkey: Post-2002 Period. Yönetim ve Ekonomi Dergisi, 22 (2): 567-580.
15. Vermeulen, Robert and Hoeberichts, Marco and Vašíček, Bořek and Žigraiová, Diana and Šmídková, Kateřina and de Haan, Jakob. (2015). Financial Stress Indices and Financial Crises. Open Economies Review, Vol. 26: 383–406.
16. Cevik, Emrah and Dibooglub, Sel and Kutanc, Ali. (2013). Measuring financial stress in transition economies. Journal of Financial Stability, Vol.9: 597-611.
17. Dahalan, Jauhari and Abdullah, Hussin and Umar, Mohammed. (2016). Measuring Financial Stress Index for Malaysian Economy. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(3): 942-947.